IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

الاحتجاجات الطلابية في تونس (1984-1986) وموقف محمد مزالي منها

اسم الباحث/ ة (1): م. د. رغداء عبد الإمام فايز
الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: جامعة البصرة

ملخص البحث عربي:

شهدت الجامعات التونسية منذ أواخر السبعينيات أزمات متتالية وعميقة بلغت ذروتها بين عامي 1984 -1986، في انعكاس مباشر للمشاكل الاقتصادية والتعقيدات السياسية التي عاشتها البلاد وأثرت على الواقع المجتمعي. استدعى هذا الوضع تدخل الحكومة بقيادة رئيس الوزراء محمد مزالي، الذي طرح حزمة من السياسات الإصلاحية لمعالجة الأوضاع المتردية. بالرغم من استهداف هذه الإصلاحات للمعضلة الاقتصادية أساسا، فقد جاءت نتائجها عكسية أدت إلى تفاقم الوضع القائم.

جاءت هذه المبادرات في ظل انكماش اقتصادي وضبابية سياسية وتوترات اجتماعية، مما جعلها غير متوافقة مع المعطيات الميدانية. نتج عن ذلك تحول الحرم الجامعي إلى ساحة صراع بين السلطة والطلبة، وبينما سعت الإصلاحات لضمان الاستقرار المؤسسي، إذ بها ساهمت في تعقيد المشهد وسط مناخ محتقن بالغضب الشعبي، تمثلت العواقب غير المحسوبة في تهميش النخب الأكاديمية، وتصاعد الحراك الطلابي، واستمرار بطالة الخريجين، وتدهور شرعية مزالي السياسية. أفضى فشل هذه التوجهات إلى إقالة مزالي عام 1986، تاركا إرثا معقدا من تعزيز السيطرة الحكومية على المؤسسات الجامعية، مما يؤكد عجز المقاربة الإصلاحية عن حل الأزمات المتشابكة.

الكلمات المفتاحية: الجامعات التونسية – الحراك الطلابي – انتفاضة الخبز- السياسات الإصلاحية - محمد مزالي.

Student protests in Tunisia (1984-1986) and Mohamed Mzali's position on them

Name of the researcher (1): M. Dr. Raghda Abdul Imam Fayez
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of Work: University of Basra

Research summary Arabic:

Since the late seventies, Tunisian universities have witnessed successive and deep crises that peaked between 1984-1986, in a direct reflection of the economic problems and political complexities that the country experienced and affected the societal reality. This situation necessitated the intervention of the government led by Prime Minister Mohamed Mzali, who put forward a package of reform policies to address the deteriorating situation. Despite the fact that these reforms were aimed primarily at the economic dilemma, they had the opposite results, which led to a worsening of the existing situation.

These initiatives came amid an economic downturn, political uncertainty and social tensions, which made them incompatible with the field data. As a result, the campus turned into an arena of struggle between power and students, and while the reforms sought to ensure institutional stability, as they contributed to complicating the scene amid a climate of public anger, the incalculable consequences were the marginalization of academic elites, the escalation of student activism, the continuation of graduate unemployment, and the deterioration of Mazali's political legitimacy. The failure of these approaches led to the dismissal of Mzali in 1986, leaving a complex legacy of strengthening government control over university institutions, which confirms the inability of the reformist approach to solve intertwined crises.

Keywords: Tunisian universities-student movement-bread uprising-reform policies-Mohamed Mzali.

Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: September / 2025 النشر المباشر- أيلول

المقدمة:

تعد الجامعات التونسية خلال مدة الثمانينيات من القرن العشرين مرآة عاكسة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها البلاد، حيث تحولت من مؤسسات تعليمية إلى ساحات للصراع السياسي والحراك الاجتماعي. وتمثلت المدة الممتدة من عام 1984 إلى 1986 منعطفا حاسما في تاريخ الحركة الطلابية التونسية، إذ شهدت احتجاجات واسعة النطاق ومواجهات عنيفة بين الطلبة والسلطات الحكومية، مما جعلها نقطة تحول في المشهد السياسي والاجتماعي للبلاد.

تأتي أهمية دراسة الاحتجاجات الطلابية في تونس خلال هذه المدة من كونها تمثل ذروة التوتر السياسي والاجتماعي الذي عاشته البلاد منذ أواخر السبعينيات، فقد تراكمت عوامل متعددة أدت إلى انفجار الوضع في الجامعات التونسية، بدءاً من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالبلاد، مروراً بسياسات الإصلاح الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وصولا إلى التوترات الاجتماعية المتزايدة والصراعات السياسية الداخلية. وفي هذا السياق المعقد برزت شخصية محمد مزالي كرئيس للوزراء، والذي تولى مسؤولية إدارة الأزمة ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل المتراكمة.

تميز الوضع الخاص بالأزمة الجامعية، بتعقيدات متعددة الأبعاد شملت الاكتظاظ الشديد في القاعات الدراسية، ونقص الكوادر التعليمية، وتراجع جودة التعليم، والتوتر بين إدارات الجامعات والطلبة حول الحريات الأكاديمية والأنشطة الطلابية، وقد تفاقمت هذه المشاكلات مع ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، مما خلق حالة من الإحباط والغضب في صفوف الطلبة. في هذا السياق المضطرب، تبنت حكومة محمد مزالي مجموعة من السياسات الإصلاحية الطموحة شملت إصلاحات جذرية في نظام التعليم العالي وبرامج لتحديث الاقتصاد ومحاربة البطالة، غير أن هذه المحاولات واجهت مقاومة شديدة وأثارت جدلا واسعاً حول جدواها وقابليتها للتطبيق.

إن دراسة هذه المدة الحرجة تكتسب أهمية خاصة من كونها تسلط الضوء على تعقيدات عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات العربية، وتبرز التحديات التي تواجه النخب الحاكمة في إدارة الأزمات متعددة الأبعاد، كما تظهر الدور المحوري للجامعات كمراكز للحراك السياسي والاجتماعي، وتأثير السياسات الحكومية على استقرار المؤسسات التعليمية وعلاقتها بالمجتمع الأوسع.

أولا: الجذور التاريخية للاحتجاجات

لم تكن الجامعة التونسية بمعزل عن تأثيرات الوضع في البلاد فالاضطرابات التي كانت تحدث في الجامعة هي نتيجة طبيعية لتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأزمة المنظمة الطلابية في تونس بدأت تتفاقم مع منتصف الثمانينيات متأثرة بالأوضاع السائدة في البلاد حينذاك.

ازداد سوء الأحوال بالجامعة بعد ما قامت به بعض الأوساط السياسية في أوائل السبعينات من تشجيع التيار الإسلامي [1] بالجامعة ليكون العصا الغليظة التي بها يضرب التيار اليساري [2] المتنامي بين الطلبة، والذي كان نتيجة من نتائج التجربة الاشتراكية في مرحلة الستينات. غير أن هذه الأوساط السياسية نفسها عملت فيما بعد على تشجيع التيار اليساري عندما رأت أن التيار الإسلامي قد قوى في الجامعات، والذي كان نتيجة من نتائج فشل جميع الطروحات على الساحة العربية؛ فالنتيجة كانت المواجهة التي كثيرا ما حدثت بين التيارين في حرم الجامعة [3].

كان للطلبة في تونس مشاركاتهم ونشاطاتهم في الأحداث الجارية في بلادهم فقد نظم طلبة الجامعة في تونس إضرابا عاما عن الدوام بعد أحداث قفصة [4] في كانون الثاني عام 1980 احتجاجا على التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية [5]، بعد ذلك تحولت الى مظاهرات واسعة حدثت فيها اشتباكات عنيفة بين مؤيدي إدانة المسؤولين عن عملية قفصة وبين معارضيهم في أذار عام 1980[6] وكان لحركة الاتجاه الإسلامي دور كبير فيها [7]، فقررت الحكومة غلق الجامعة وقامت بحملة واسعة من الاعتقالات في صفوف الطلبة. بعد قرار الغلق توجه عددا من أساتذة الجامعة إلى محمد مزالي [8] مطالبين بإعادة الحياة إليها وإطلاق سراح الطلبة المعتقلين، وبناء على ذلك تم في الشهر ذاته إصدار قرار بإعادة فتح الجامعة [9]، غير أن التوتر سرعان ما عاد إلى صفوف الطلبة، حيث قاموا بمظاهرات واسعة بوسط تونس في الثاني من نيسان 1980 احتجاجا على حكم الإعدام الصادر بحق المشاركين في الهجوم المسلح على مدينة قفصة، وأخذ الطلبة بإطلاق هتافات معادية لنظام بورقيبة [10].

وفي الثامن من نيسان 1980 خرجت مظاهرات طلابية من الحرم الجامعي إلى وسط العاصمة احتجاجا على الإجراءات التي مارستها الحكومة لمراقبة الجامعة وواجهت الحكومة تلك المظاهرات بالقوة واعتقلت عددا من الطلبة [11].

ظلت العلاقة بين المنظمة الطلابية والحكومة متوترة رغم الإجراءات القمعية المتشددة التي مارستها السلطات، حيث واصل الطلبة التعبير عن رفضهم للسياسات الحكومية في جميع المناسبات واحتجاجهم على هذه الممارسات، وبعد مدة من الهدوء عاد التوتر الى الجامعة مجددا عندما عمد الوطنيون الديمقراطيون إلى شن حملة عنف منظمة ضد الطلبة الإسلاميين في كلية الآداب بمنوبة يوم 30 أذار 1982، وهو عنف غير مسبوق [12].

وقد فسر محمد مزالي الوضع في الجامعة متحدثا عن تطور الأمور فيها منذ أواخر الستينيات بقوله: "تطورت الأمور في اتجاه التدهور لتزايد عدد الطلبة والأساتذة تزايدا كبيرا، ولتعقد شؤون المجتمع تبعا لتعقد شؤون الاقتصاد، إذ أن الجامعة التي هي معقل العلم والأدب والأخلاق استهدفتها تيارات سياسية، حيث كان يجب أن تبقى بعيدة، وبما أن هذه التيارات عجزت عن اقتحام المجتمع فإنها وجدت في أريحية وتسامح أخلاق الجامعيين وحرية الجامعة مرتعا خصبا لنشر أفكارها بل مرتعا لعبثها السياسي [13].

ثانيا: السياق الاقتصادي والاجتماعي

بحلول منتصف الثمانينيات، بدأت أسس حكم الرئيس الحبيب بورقيبة [14] تتزعزع بشكل خطير، فقد أدت حالته الصحية المتدهورة (كان يبلغ من العمر 83 عاما في 1986 وفقا للسجلات الرسمية) إلى اشتعال صراع محموم على السلطة بين المرشحين المحتملين لخلافته، وعلى رأسهم محمد مزالي نفسه. هذا الصراع الخفي حول الوراثة السياسية أضعف بشدة استقرار الدولة، وألقى بظلاله على كيفية استقبال سياسات مزالي التي باتت تفسر من خلال منظور الطموح الشخصي أكثر من الرؤية الحكيمة للإصلاح. وكانت التحذيرات الدولية واضحة منذ وقت مبكر، حيث حذرت وكالة الاستخبارات الأمريكية في عام 1981 من هشاشة موقف مزالي، مشيرة إلى أنه من دون دعم بورقيبة الفعلي والمستمر، قد يحاول منافسوه الإطاحة به [15].

وقد أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى خلق مناخ من عدم الثقة العميق الذي أعاق بشدة التنفيذ الفعال للسياسات الحكومية. وفي الوقت ذاته، كانت التحديات الاقتصادية تزيد من تعقيد هذا المشهد المضطرب، فقد شهدت صادرات تونس الرئيسية من النفط والفوسفات تراجعا حادا في الإنتاج والأسعار، بينما تقلصت عائدات السياحة والصناعة بشكل ملحوظ، مما أدى إلى اتساع العجز التجاري بصورة مقلقة. وتحت ضغوط متزايدة من صندوق النقد الدولي، اضطرت الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية قاسية شملت تخفيض الدعم عن السلع الأساسية [16].

وبناء على هذه الصعوبات، قامت الحكومة التونسية بتطبيق إجراءات لرفع الدعم عن المواد الغذائية ضمن برنامج "الاستقرار الاقتصادي" الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund - IMF) والبنك الدولي (World Bank Group - WBG) [17]، وكانت النتيجة صادمة: ارتفع سعر الخبز من 80 إلى 170 مليما للرغيف الواحد بوزن 700 جرام أي بزيادة تجاوزت الضعف، هذا الارتفاع الجذري في أسعار المواد الغذائية الأساسية أشعل فتيل "انتفاضة الخبز" في يناير 1984، والتي كانت بمثابة سلسلة من الاحتجاجات العنيفة اجتاحت المجتمعات المهمشة والأوساط الطلابية على حد سواء [18].

وكانت تلك الزيادة المفاجئة في أسعار الخبز عاملا رئيسيا في اندلاع الاضطرابات الجماهيرية، حيث بدأت الاحتجاجات العنيفة في جنوب وجنوب غرب البلاد في أواخر كانون الأول 1983، ثم انتشرت إلى باقي أنحاء البلاد في الأسبوع الأول من كانون الثاني 1984 على الرغم من أن التفسيرات الرسمية أشارت إلى وجود تهديد من "عناصر معادية" هدفت إلى الإطاحة بالحكومة، بغض النظر عن حقيقة هذا التهديد المزعوم للنظام بقيادة الرئيس الحبيب بورقيبة، ومع انتشار الاضطرابات، أطلقت قوات الأمن النار على الحشود في مدن عدة، بما في ذلك العاصمة تونس، حيث قتل ما لا يقل عن 60 شخصا، وحسب بعض التقارير وصل العدد إلى 120، وأُصيب آخرون[19].

وتم إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول في الثالث من كانون الثاني1984، وتم حظر التجمعات العامة التي ضمت أكثر من ثلاثة أشخاص، وظهر رئيس الوزراء محمد مَزالي على التلفزيون يطلب الهدوء، بينما كانت قوات الأمن الشرطة والحرس الوطني والجيش على استعداد كبير للتعامل مع التطورات. لكن المظاهرات والعنف في الشوارع استمرا؛ ففي الرابع من كانون الثاني حدثت العديد من الاشتباكات، وفي الخامس من كانون الثاني أطلقت الشرطة والجيش النار على من أسمتهم "المشاغبين" في تونس، ودخلوا إلى المدينة القديمة لإزالة القناصة. وفي صباح السادس من كانون الثاني، ظهر الرئيس بورقيبة على التلفزيون ليلغي الزيادات في الأسعار ويعد بإعادة الدعم الغذائي، وهو الإعلان الذي استقبلته الحشود في الشوارع بالفرح والارتياح. بعد ثلاثة أسابيع، وبعد مدة من الهدوء النسبي، تم رفع حظر التجول وبحلول شباط، بدا أن الأزمة المباشرة قد انتهت [20].

وقد كشف القمع الحكومي العنيف لهذه الاحتجاجات عن مدى هشاشة العقد الاجتماعي القائم، كما أرسى سابقة خطيرة لصراعات مستقبلية، مما عمق جذور عدم الثقة بين الشعب والحكومة[21].

ثالثا: الإطار الخاص بالأزمة الجامعية (1984-1986)

تشكلت أزمة الجامعة التونسية خلال المدة الممتدة من 1984 إلى 1986 نتيجة تراكم أزمات عميقة الجذور امتدت لسنوات طويلة. فقد تداخلت عوامل متعددة لتخلق مناخا متفجرا، منها عدم الاستقرار السياسي المتفاقم، والضغوط الاقتصادية الخانقة، والهشاشة البنيوية في نظام تعليمي توسع بوتيرة متسارعة. وفي هذا السياق المضطرب، حاولت حكومة رئيس الوزراء محمد مزالي تطبيق برنامجها الإصلاحي الطموح.

شهدت تونس خلال هذه المرحلة موجة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، تمثلت أبرز معالمها في أحداث كانون الثاني 1984 وأزمة الاتحاد العام التونسي للشغل [22] في كانون الأول 1985[23]. وكان الوضع في الجامعة التونسية، على غرار باقي البلاد، يشهد ضغوطا متزايدة منذ عام 1968[24]. وفي هذا السياق، عبرت جامعة الزيتونة، أكبر الجامعات الدينية في تونس، عن موقفها من الأزمة الاقتصادية التي كانت تؤثر على سوق العمل الرسمي [25].

لم تكن أزمة النظام الجامعي مقتصرة على الصعوبات المالية فحسب، بل شملت أيضا غياب رؤية واضحة بشأن نوعية الجامعات المطلوبة، ومدى تكاملها مع احتياجات البلاد، وكذلك القطاعات التي يجب أن تركز على تأهيل الطلاب لدخول سوق العمل، كما تميزت هذه المرحلة بعدم وجود مشروع وطني شامل يهدف إلى تعزيز السلام الاجتماعي، ودعم الديمقراطية، وتهيئة الأرضية لمرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية [26].

إلى جانب هذه الأزمات السياسية والاقتصادية، واجهت تونس تحديات هيكلية مزمنة نشأت من التوسع التعليمي الطموح الذي أعقب الاستقلال، فعلى الرغم من النمو الكبير والمتسارع في أعداد الملتحقين بالجامعات، فإن النمو الاقتصادي لم يواكب هذا التوسع بخلق فرص عمل كافية ومناسبة للخريجين الجدد، وبحلول منتصف الثمانينيات، تشكل جيل كامل من الشباب المتعلم والمؤهل ولكنه عاطل عن العمل، مما خلق شعورا واسعا بالإحباط والحرمان جعلهم بيئة خصبة للتعبئة من قبل مختلف القوى المعارضة. وقد أدى هذا التفاوت الصارخ بين معدلات الإنتاج التعليمي والقدرة الاستيعابية المحدودة لسوق العمل إلى خلق فجوات هيكلية عميقة، مما قوض الوعد الأساسي بالحراك الاجتماعي الذي كان من المفترض أن يحققه التعليم. كما ساهمت الفوارق الإقليمية الحادة في تعميق هذه التوترات الاجتماعية وإضفاء بُعد جغرافي عليها. فقد شهدت المناطق الساحلية نموا اقتصاديا وتنمويا أكبر بكثير مقارنة بالمناطق الداخلية التي عانت من معدلات بطالة مرتفعة ونقص

Corresponding author:

حاد في الاستثمارات التنموية. وكشفت الإحصائيات عن عُمق هذا التفاوت، حيث لم تمثل المناطق الداخلية مثل سيدي بوزيد والقيروان وقفصة والقصرين سوى 3.6% من إجمالي المنشآت الصناعية الجديدة خلال السبعينيات [27].

وقد ساهم هذا التباين الصارخ إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور مستويات العيش، في تأجيج مشاعر الاستياء والحرمان، لا سيما بين صفوف الشباب الذين شعروا بأنهم مستبعدون من مسيرة التقدم والتنمية الوطنية [28].

ونتيجة لما سبق شهد النظام الجامعي التونسي تحولا جذريا ومأساويا خلال المدة بين 1984 - 1986، حيث تحول من مركز للنشاط الفكري والإبداع الأكاديمي إلى ما يشبه ساحة حرب.

هذا التحول الجذري الذي يمكن وصفه بظاهرة "ساحة المعركة الأكاديمية"، نشأ من تداخل معقد بين شكاوى الطلبة المتراكمة، وقمع الدولة المتزايد، والضعف البنيوي المزمن في منظومة التعليم العالي، اذ شكلت "انتفاضة الخبز" في كانون الثاني 1984، التي شارك فيها الطلبة بأعداد غفيرة، نقطة تحول حاسمة في هذا المسار، فهذه الأحداث لم تكتف بإظهار عمق الاستياء الشعبي، بل كشفت أيضا عن استعداد الحكومة الكامل لاستخدام القوة لقمع أي معارضة [29].

أرست هذه التجربة المريرة سابقة خطيرة ساهمت في تسييس جيل بأكمله من الطلبة، وحولتهم إلى معارضين أشداء للسلطة السياسية القائمة. في هذا السياق المشحون، اكتسب النشاط الطلابي وهو سمة راسخة في الحياة السياسية التونسية طابعا أكثر حدة واتساعا. وقد شهد "الاتحاد العام لطلبة تونس" (UGET) تحولا جوهريا في طبيعة أولوياته ومطالبه، إذ تطور من كونه مدافعا تقليديا عن المصالح الأكاديمية للطلبة إلى منبر للمطالبة بقضايا أوسع وأعمق. وهكذا تداخلت المخاوف من المناهج الدراسية المتقادمة والصفوف المكتظة والبطالة الواسعة بين الخريجين، مع مطالبات جذرية بحرية سياسية أوسع وعدالة اجتماعية حقيقية. وقد تعمق هذا التحول بفعل إحباط متزايد بين الطلبة، الذين كان معظمهم ينتمي إلى عائلات متوسطة الحال. وهكذا تحولت جامعة تونس، بحرمها الجامعي الضخم والمكتظ في كثير من الأحيان، إلى مركز مادي ورمزي للاحتجاج والمقاومة، حيث كانت التجمعات غير الرسمية في الإقامات الجامعية والمقاهي المجاورة تتطور بانتظام إلى احتجاجات منظمة ومخططة، ولم تبق الدولة مكتوفة الأيدي أمام هذا التطور، بل ردت بتشديد المركزية السياسية وتصعيد القمع بشكل منهجي. أصبحت قوات الأمن تتواجد بانتظام وكثافة في الحرم الجامعي، مما حول حرمة هذه الأماكن الأكاديمية إلى مناطق صراع مسلح، وبات اعتقال

Corresponding author:

قادة الطلبة والنشطاء أمرا روتينيا ومألوفا، بينما تم تشديد القيود على الحريات المدنية بصورة تدريجية ولكن حازمة [30].

وقبل الدخول في تفصيلات الأزمة نبين أهم التشكيلات السياسية الطلابية الناشطة في الجامعة التي تمثلت في [31] :

- الوطنيون الديمقراطيون: وهم تشكيل ماركسي لينيني ماوي ينادي بإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية كحل لمشاكل مجتمع شبه إقطاعي.

- طلبة حزب العمال الشيوعي التونسي: وهم تشكيل ماركسي لينيني كان يدعو لإنجاز الثورة الاشتراكية كحل المشاكل مجتمع رأسمالي تابع معتبرين أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هو إقامة الحريات العامة.

- طلبة الاتجاه الإسلامي.

- الطلبة القوميون (ناصريون وبعثيون).

وشهدت هذه الحقبة تراجعاً كبيرا لليسار بالجامعة نتيجة عاملين:

-الصراعات المزمنة داخل العائلة اليسارية وقد أدت إلى بروز الكثير من المجموعات المنشقة عن منظمتها الأم نتيجة غياب الديمقراطية داخلها والنزوع نحو الزعاماتية والنجومية.

-بروز طلبة الاتجاه الإسلامي واكتساحهم الساحة الطلابية، ولم يكن أمام الطلبة اليساريين من حل لمواجهة هذا المد سوى العنف [32].

تفاقمت أزمة الجامعة وازدادت سوءا في كانون الأول عام 1984 عندما اندلعت اضطرابات خطيرة في الحرم الجامعي وبالتحديد في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، إذ قامت مجموعة من الطلبة بمعاقبة أحد رفاقهم وهو محمد علي العشوي الطالب في كلية العلوم، متهمة إياه بأنه تابع للحزب الاشتراكي الدستوري[33] وجاسوس لصالح الحزب وضبطوا معه قائمة بأسماء طلبة موالين لليسار الثوري [34] ، وقد أوضح محمد مزالي هذه الحادثة أثناء لقاء صحفي أجرته معه مجلة الدستور بأن طلبة ينتمون إلى الحزب الاشتراكي الدستوري أو مستقلين قد تمت محاكمتهم أمام زملائهم داخل الجامعة من قبل أقليات قليلة أثاروا اضطرابات داخل الجامعة التونسية. ليوهم الصحافة والرأي العام بأن أغلبية الطلبة هي التي أثارت هذه الاضطرابات، لكن الحقيقة أن الأغلبية الساحقة كانوا متخذين جانب الصمت خوفا من هؤلاء المتطرفين وسلاطة لسانهم [35].

تأزمت الأوضاع أكثر في 29 كانون الأول 1984 عندما أقدم مجموعة من الطلبة على الاعتداء على عميد كليه العلوم [36]، عندما تدخل العميد المذكور مع عشرة من الأساتذة للأفراج عن عدد من

Corresponding author:

الطلبة تم احتجازهم من قبل مجموعة أخرى من الطلبة واعتدوا عليهم بالضرب بعد حلق رؤوسهم [37]، وتم احتجاز طلبة آخرون مطالبين بإطلاق سراح رفاقهم الذين أوقفوا عندما كانوا يلصقون لافتات على جدران الجامعة فتدخلت قوات الأمن في الجامعة للأفراج عنهم [38].

وبناء على تطور الأحداث اجتمع الأساتذة في الجامعة وأصدروا بيانا في كل الصحف الحكومية منها والمعارضة ذكروا فيه أن الوضع لا يمكن أن يستمر هكذا، لا سيما وانه قبل أيام من هذه الحادثة دخلت مجموعه من الطلبة قاعات الامتحانات ومنعت الطلبة من أداء الامتحانات [39].

وعبر محمد مزالي عن ظاهرة العنف في الجامعة قائلا "من سوء الحظ أن التطرف موجود لدى شرائح قليلة العدد في الجامعة، هذه الظاهرة المؤلمة والمشكلة لا تكمن في اختلاف الراي، بل في فرض الرأي بالقوة والعنف، وكان بودي أن تكون الجامعة مجتمع تونسي مصغر تجري فيه الديمقراطية والتعايش بين مختلف الآراء الفكرية وتكون مدرسه للتسامح لأنه إذا انتفى التسامح في أي وسط فكيف تكون هناك ديمقراطية"[40].

من خلال ما تقدم نرى أن مزالي ذكر أن التطرف كان لدى شرائح قليلة العدد في الجامعة، وهم سبب العنف، لكن السؤال الذي يتبادر للذهن لماذا لم يتم تشخيصهم ومحاسبتهم وتطهير الوسط الجامعي؟ لكن يبدو أن الموضوع ليس بهذه البساطة ولم تكن المجموعة قليلة بل أن المشكلات في الجامعة أخذت منحى تصاعدي، والحكومة لها الحصة الأكبر في هذا التصاعد؛ لسوء إدارة الأزمة أو إدارتها بالشكل الذي خلق معه قوى جديدة على الساحة، مما اثمر عن تنوع الأفكار والاتجاهات داخل المحيط الجامعي بمستويات كبيرة لم يعد يتحملها ، فتخطاه الى خارجه ليتآلف مع مشكلات كانت تنتظره هناك؛ لتتشكل أزمة متعددة حقيقية مع ضعف أو أخطاء المعالجات الحكومة، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى تولد توجهات وأراء جديدة من رحم التعقيدات في الأحداث لتظهر اقطاب جديدة ومطالب إضافية لتعم المجتمع التونسي عامه الذي هو أصلا مثقل بتردي الأوضاع.

استمر التوتر في الوسط الجامعي لاسيما وان السلطات لم تتخذ خطوات فعالة لأنهاء التوتر وإعادة الأمور الى نصابها، إذ تطورت الأحداث الى الحد الذي حدثت فيه مصادمات ما بين الطلبة، فقد حدثت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية معارك وجها لوجه تقابلت فيها مجموعه متطرفة ومجموعتين يتجاذبان بقية الطلبة الإسلاميين من جهة وهم قليلون، غير انهم ذات تنظيم جيد، واليسار الثوري (ماركسي لينيني وحدوي عربي) من جهة أخرى، وهم يتهمون السلطة بمساعدة الإسلاميين على تكوين هيكل نقابي جديد، أما بقية الطلبة غير المنتمين لأي من هذه الجهات فقد

Corresponding author:

كانوا يرون أن العنف الذي يقوم به بعض الشباب هو استجابة لسياسة النظام الحاكم، من جانبهم عدّ أساتذة الجامعة أن السلطة التي اتخذت موقف التسويف تخاطر بتدهور الوضع [41].

وقد وصف أحد الجامعيين التونسيين الذي عاشوا فصول العنف في الجامعة التونسية، أن الجامعة التونسية قد تحولت الى مسرح للصراع الأيدلوجي بين الأطراف الراديكالية مثل: الماركسيين واللينيين وبعض القوميين العرب والمتدينين الأصوليين، ومسؤولية تسييس الجامعة يتحملها الحزب الحاكم الذي حاول طيلة الستينيات أن يجعل من الاتحاد العام لطلبة تونس مجرد رديف له، وعندما فشل في ذلك في بداية السبعينيات أمام تصاعد المد اليساري شجع الحركات الدينية وأطلق الأصولية من أعماقها. أما الأحزاب المعارضة فلم تنجح في احتواء الجيل الطلابي الأمر الذي أوحي بأن الأزمة أعمق واشمل من الجامعة وانها مأزق السياسة التونسية بشكل عام، على الرغم من أن حكومة مزالي عندما استلمت الحكم وعدت بأنها تملك خطة متكاملة[42].

وقد أثرت الأحداث المتسارعة في الجامعات التونسية بشكل مباشر على سير الدراسة فيها، إذ أن الدراسة قد تعطلت لأكثر من مرة منذ بداية العام الدراسي 1984-1985والاحصائيات بينت أن نسبة التدريس لم تتم إلا بنسبة 70% [43].

حدثت بعض التطورات في البلاد في صيف 1985 منها تدهور علاقة السلطة بالاتحاد التونسي للشغل منذ ربيع سنه 1985، وازداد التدهور بعد أن قامت السلطة الليبية بطرد العمال التونسيين، الأمر الذي عمق من مضاعفات الأزمة الاقتصادية، واتهمت حكومة مزالي الحبيب عاشور [44] أمين عام الاتحاد التونسي للشغل من قبل بعدم مراعاة ظرف الأزمة مع ليبيا، ووصل الأمر حد وضع الزعيم النقابي رهن الإقامة الجبرية. انعكست هذه الأحداث على الوضع في الجامعة، حيث عّد الاتحاد العام التونسي للطلبة [45] نفسه على علاقة بالموضوع؛ فنظم عدد من التحركات المساندة للاتحاد التونسي للشغل، كان أبرزها التجمع العام الذي عقده اتحاد العام التونسي للطلبة في كلية الحقوق في نهاية سنه 1985 ودعا الى إضراب عام في الجامعة مساندة للنقابيين [46].

وعلق مزالي على هذه الحادثة بقوله "لقد طرد القذافي 30,000 عامل تونسي مقيمين في ليبيا خلال اب 1985 فأطلقت النقابات الإضراب العام لاستقبال عائلات هؤلاء العاطلين عن العمل، وفي الجامعات ثمة الجماعات ناشطة جاهدت لإرهاب زملائها باسم الله (يقول الله أكبر) ويهاجمون رفاقهم، ويوجد الفان الى ثلاثة آلاف طالب من الإسلاميين أو اليساريين من بين 50,000 طالب،

Corresponding author:

وأضاف كذلك عندما يكون هناك مرض خطير يجب استخدام علاج جيد، غير أننا نبحث من جديد توازن ما بين سياسة سخية متسامحة والأزمة" [47].

بل ذهب أمين اتحاد العام التونسي للطلبة الى حد اقتراح وضع ما بين 2000 أو 3000 طالب على ذمة الاتحاد التونسي للشغل لحماية هيئته الإدارية التي شكلها في الثالث من تشرين الثاني 1985 وذلك من خلال مقابلة تمت بين الأمين العام لاتحاد طلبة تونس والحبيب عاشور [48].

ونظم الطلبة مسيرات عدة لدعم الاتحاد العام التونسي للشغل منادية **"نحن معاك يا اتحاد"**، وقد كانت الحكومة متخوفة من اتساع الجبهة الرافضة لسياستها فتصدت لهذه التحركات الطلابية مما أدخل الإرباك على الدراسة في الجامعة [49].

إن مساندة اتحاد الطلبة لقضية الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة الحبيب بن عاشور في أزمته مع السلطة، جعلت وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد العزيز ضياء يؤكد للصحفيين أثناء ندوة صحفية موجهاً خطابه للطبة بضرورة قيام الاتحاد طلابي بالدفاع عن مصالح الطلبة ولا دخل له في أمور أخرى تعد من مشمولات أحزاب سياسية أو نقابة عمال [50].

وشهدت الجامعة في الثالث من كانون الثاني 1986 وهي ذكرى أحداث الخبز، لاسيما كلية الحقوق وكلية العلوم والمدرسة الوطنية للمهندسين حركة إضراب واسعة، فما كان من عمداء هذه الكليات أن حذوا حذو زملائهم وعلقوا الدروس وكانت هذه الكليات تضم حوالي 15,000 طالب، بعد ذلك شملت التحركات الطلابية العديد من المعاهد والكليات الأخرى في العاصمة وفي غيرها من المدن، ومعظم الاضطرابات كانت تبدأ لأسباب بسيطة غير أنها بعد ذلك تتطور لتتخذ أبعاد سياسية يؤدي الى تعليق الدروس مما تسبب في إلغاء الدورة الأولى من الامتحانات [51].

وحسب قول وزير التعليم العالي والبحث العالي التونسي أن مؤسسات التعليم العالي لم تعد بإمكانها القيام برسالتها التربوية كما يجب، وقد تحولت هذه المؤسسات الى مدارس يلقن فيها العنف والتطرف إلى درجة أن كثيرا من الطلبة أصبحوا عاجزين عن مواصلة دراستهم؛ بسبب وجود عناصر مضرة اقتحمت القاعات وهي ملثمة لطرد الطلبة والأساتذة [52].

من خلال متابعة الأحداث الجامعية نرى أن هناك ضعف في الأداء الحكومي ، وفي اغلب الأحيان كان السلوك الحكومي عامل مساعد لزيادة الأمر سوءا ، فلم نلاحظ أن هناك إجراء حكومي مدروس وحكيم لمعالجة جوهر الأزمة، وتركت الأوضاع تشعل بعضها لينتشر لهيبها بعمق داخل الجامعة، ونتيجة لذلك سمح بسهولة اختراق الأحداث وركوب الموجة بيسر ، مما زاد الموقف تعقيدا ، وكنتيجة طبيعية فأن الحدث سيتجاوز الاطار الجامعي الى ما بعد ذلك ، ونرى ذلك واضحا

Corresponding author:

من موقف الاتحاد العام لطلبة تونس في موقفه المؤازر للاتحاد العام التونسي للشغل ضد الإجراءات الحكومية المتخبطة.

أمام تزايد توتر الأوضاع في الجامعة لجأت سلطة الإشراف الى اعتقال عدد من الطلبة واجراء عدد من المحاكمات، ولما تواصلت التحركات الطلابية أعلن حينها وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد العزيز بن ضياء عن اتخاذ سلسلة من التدابير لتجاوز الأزمة في الجامعة ووضع حداً لأعمال العنف [53].

فوجهت الحكومة نداء لكل الطلبة على نبذ العنف والاضطراب والبلبلة والفوضى، وفي حالة عدم استجابة الطلبة لهذا النداء وواصلوا الشغب فان الحكومة مصممة على الحفاظ على حق كل طالب في مواصلة دروسه في ظروف حسنة ومجبرة على تطبيق عدد من الإجراءات منها [54]:

1- يتعرض الى متابعة قضائية كل طالب يعمد الى منع سير الدروس بالاتجاه الى أعمال العنف، وإذا ثبت عليه الجرم يطرد من الجامعة طرد تام.
2- ابتداء من 12 كانون الثاني 1986 سيلغى الاستمرار في المرحلة الأولى والثانية سواء كانت طالب واحد أو اثنين أو الشعبة بأكملها، في حالة استمرار الإضراب.
3- يخضع تنظيم التجمعات في صلب المؤسسات والمطاعم والمبيتات الجامعية للترخيص مسبق عن طريق العميد أو المدير، وفي حاله انعدام هذا الترخيص فان إقامة مثل هذا التجمع يكون خرقا للقانون ويصبح مبدأ حياة الجامعة ملغياً.
4- في حالة استمرار الشغب في صلب الجامعة يقع الإقرار بالاتفاق مع العميد أو المسؤول وحسب خطورة الوضع بدعوة رجال الأمن الذين يكون بقائهم باستمرار في حرم الكلية.

ووصل توتر الجامعة منتهاه في نيسان عام 1986 عندما قامت قوات الأمن بقتل الطالب عثمان بن محمود في أحد أحياء العاصمة في 12 نيسان 1986 وهو طالب ناشط في الحركة الإسلامية في ظروف غامضة فشهد ذلك اليوم مواجهات عنيفة بين الطلبة وقوات الأمن في الحي الجامعي وكليه الآداب في مدينه منوبة، الأمر الذي جعل السيطرة من قبل قوات الأمن على الحرم الجامعي في منوبة يتطلب ساعات طويلة أثناء الليل، وتم اعتقال حوالي 1000 طالب وتجنيد العديد منهم [55].

وامر محمد مزالي بفتح تحقيق مع رجال الشرطة لبيان سبب الحادث غير أن قرارا رئاسيا قد صدر بتنحيته عن وزاره الداخلية وتسليمها الى رجل متخصص وهو زين العابدين بن علي [56] الذي كان ضابطا في الجيش التونسي [57].

Corresponding author:

تطورت الاحداث بعد ذلك تم خلالها غلق كلية الاداب والعلوم الإنسانية في منوبة، وكذلك تم إغلاق مبيت الطلبة، وفي خضم الأحداث اضرب مجموعة من الأساتذة المنخرطين في نقابة التعليم العالي والبحث العلمي؛ احتجاجا على طرد أحد زملائهم، على إثر ذلك قررت وزارة التعليم العالي حل النقابة وتوجيه عقوبة للمدرسين المشاركين في حركة الإضراب وإيقاف الكاتب العام لنقابة التعليم العالي، وأنشأت وزارة الداخلية مركزا للشرطة مقابل الحي الجامعي [58].

وفي الثالث من ايار عام 1986 تم تعيين عمر الشاذلي على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بديلا عن عبد العزيز بن ضياء وبذلك انتهت السنة الدراسية 1985- 1986 بمشهد المواجهة الكبيرة بين الطلبة وقوات الأمن [59].

وتميزت أيضا بتدهور نتائج الامتحانات بعد التعطيل الطويل للدروس الذي شهدته العديد من الكليات وأجلت الامتحانات في بعض الكليات التي تعطلت فيها الدروس اثر أحداث نيسان عام 1986 الى دورتين خلال شهرين أيلول وتشرين الثاني[60]، وقد تمكن الوزير الجديد من اتخاذ عدد من الإجراءات والقرارات الصارمة التي استطاع بها من وضع حد لأزمة الجامعة والتخلص من العنف وإعادة الهدوء إليها، فتمكن في غضون ثلاثة أسابيع من القضاء على فتيل الأزمة وتلافي الأمور السيئة مما أحدث نوعا من الانفراج في الأزمة وارتياح في نفوس الطلبة والمدرسين والحكومة[61].

في هذا السياق برزت حالة رئيس الوزراء محمد مزالي، الذي تولى مؤقتا مسؤولية وزارة الداخلية عقب أحداث كانون الثاني 1984، كدليل واضح على اتجاه النظام المتزايد نحو الاعتماد على الإجراءات القسرية والحلول الأمنية، وقد أسهمت تصريحاته العلنية، التي كانت تسخر في كثير من الأحيان من المحتجين وتصفهم بأنهم جزء من "العالم السفلي"، أو تعزو الاضطرابات إلى تدخلات أجنبية مشبوهة هدفها المعلن هو الإطاحة بالنظام، في إبعاد الطلاب بصورة أكبر وإضعاف شرعية مطالبهم في أعين الرأي العام [62].

هذا الموقف القمعي المتصلب خلق سلسلة من التوترات المتصاعدة والعنف المتبادل، فكلما زادت قسوة الدولة وتعنتها، ازداد الاستياء والغضب في صفوف الطلبة، مما أدى بدوره إلى ردود فعل أقسى من جانب السلطات، وهكذا تفاقم تطرف الطلبة وتزايد اهتزاز شرعية النظام السياسي بشكل مستمر [63].

وأضافت الصعوبات الاقتصادية المتفاقمة في الوقت نفسه طبقة أخرى من التعقيد إلى هذا المشهد المضطرب، فقد أدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى تدهور حاد في البنية التحتية الجامعية ، وزيادة

Corresponding author:

الضغط على القدرات التعليمية المحدودة أصلا، وقد حولت هذه العوامل النظام الجامعي التونسي إلى مركز حقيقي للاستياء الوطني ومقر للمعارضة السياسية، فالطلبة وأعضاء هيئة التدريس، الذين أصبحوا أكثر اغترابا وانفصالا بسبب سياسات الحكومة القمعية وممارساتها الاستبدادية، باتوا يجسدون بوضوح تراجع شرعية نظام بورقيبة وتآكل قواعده الشعبية[64].

يبدو أن الأحداث المتقلبة والمتفجرة شكلت السياق الصعب والمعقد الذي كان على رئيس الوزراء محمد مزالي أن يواجهه في محاولاته الإصلاحية الطموحة، فقد كان عليه أن يتعامل مع نظام جامعي كان بالفعل عرضة للانفجار في أي لحظة، ومع طلبة محبطين ومسيسين إلى أقصى حد، فقد كشفت تفاعلات هذه الأزمة الجامعية عن عمق وتعقيد التحديات التي كان مزالي ينوي معالجتها من خلال إصلاحاته، لكن الإصلاحات التي تبعت ذلك كثيرا ما كانت تزيد من حدة التوترات التي كان من المفترض أن تخففها وتعالجها.

رابعا: السياسات الإصلاحية لمحمد مزالي

شغل محمد مزالي منصب رئيس الوزراء من 23 نيسان 1980 حتى 8 تموز 1986، بعد أن حلت حكومته محل حكومة الهادي نويرة بسبب مرضه الذي منعه من مواصلة مهامه، وعهد الرئيس الحبيب بورقيبة برئاسة الحكومة الجديدة إلى مزالي، الذي كان يشغل منصب وزير التربية، وذلك في سياق استراتيجية هدفت أساسا إلى معالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تمر بها تونس آنذاك [65].

جاء تولي محمد مزالي رئاسة الحكومة في ظل أزمة وطنية طاحنة كشفت النقاب عن تحديات عميقة وجذرية داخل النظام الجامعي التونسي، وبالاستناد إلى تجربته الواسعة كوزير للتربية القومية خلال السبعينيات، انطلق مزالي في مسعى إصلاحي طموح هدف إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية المتجذرة ومواءمة التعليم العالي مع متطلبات التنمية الوطنية الشاملة. ارتكزت رؤيته الإصلاحية على محاور أساسية ثلاثة، تمثلت في تعزيز المعايير الأكاديمية وضبط آليات القبول الجامعي، وترسيخ الهوية الوطنية من خلال عملية "التونسة" الشاملة للتعليم[66].

انطلق مزالي في فلسفته الإصلاحية من مبدأ أساسي يقدم الكفاءة والجودة على التوسع الديمقراطي في التعليم، مؤكداً أن التقدم الأكاديمي الحقيقي يجب أن يعتمد على مبدأ الجدارة والاستحقاق، وليس على سياسة توسيع الوصول التي قد تؤدي حتما إلى تآكل المعايير الأكاديمية وتراجع الجودة التعليمية [67]، هذا الأساس الفلسفي الراسخ شكل الإطار المرجعي لجميع التدخلات السياسية والإصلاحية التي تم تنفيذها خلال فترة حكمه المضطربة، تمثل المكون الأول والأساسي لبرنامجه

Corresponding author:

الإصلاحي في استهداف دقيق لعملية قبول الطلبة، وتحديد حصص التسجيل الجامعي بطريقة علمية ومدروسة، كان الهدف المعلن من هذه الخطوة رفع جودة التعليم الأكاديمي وتنظيم أعداد الطلبة بما يتناسب مع قدرات المؤسسات التعليمية، وفي الوقت نفسه التصدي لمشكلة البطالة المتنامية بين الخريجين التي باتت تهدد الاستقرار الاجتماعي، وشمل هذا التوجه تشديد معايير الاختيار والانتقاء، وتحديد عدد المقبولين في التخصصات التي كانت تُنظر إليها على أنها أقل ارتباطا بالاحتياجات الاقتصادية الفورية للبلاد، لا سيما في مجالات العلوم الإنسانية والأدبية، وهدفت هذه السياسة توفير قوة عاملة ذات مهارات أكثر انسجاما مع متطلبات السوق، وتقليص معدلات البطالة بين حملة الشهادات الجامعية، وتحسين توزيع الموارد التعليمية المحدودة بطريقة أكثر عقلانية وفعالية[68].

وشكل تحديث المناهج العربية وإعادة صياغة المحتوى التعليمي محوراً آخر بالغ الأهمية في برنامج مزالي الإصلاحي، سعى من خلال هذا التوجه إلى تعديل مضمون التعليم ليتناسب مع احتياجات البلاد الفعلية ويعزز الهوية الثقافية الوطنية في وجه التحديات الخارجية، وتضمن هذا المشروع الطموح تعديل الكتب المدرسية بحيث شملت على الأقل 50% من الأدب التونسي الأصيل، والترويج للغة العربية كلغة رئيسية للتدريس في معظم المجالات، مع الاحتفاظ باللغات الأجنبية، لا سيما الفرنسية في المجالات العلمية والتقنية المتخصصة، كما تضمنت رؤيته إدخال مسارات أكاديمية جديدة ومبتكرة، مثل "الباكالوريا الاقتصاد"، التي هدفت إلى توجيه الطلبة بشكل مباشر نحو التخصصات ذات العلاقة المباشرة بالاحتياجات الاقتصادية للبلاد، على الرغم من أن البيانات التفصيلية حول آليات تنفيذها في أثناء تلك المرحلة الحرجة بقيت محدودة ونادرة[69].

برز البعد الثالث للإصلاحات في إعادة هيكلة شاملة للإدارة الجامعية وتغيير جذري في أنماط اجراءت الجامعات، وذلك في إطار سعي دؤوب لتبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة وتعزيز السيطرة الوزارية على المؤسسات التعليمية، وشملت هذه التدابير الجريئة تعديل إجراءات تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وإعادة تعريف دقيق لأدوار أعضاء هيئة التدريس ومسؤولياتهم، وتقليص واضح لاستقلالية المؤسسات التعليمية في اتخاذ قراراتها الداخلية، وكانت هناك مبادرات سابقة تنبئ بهذا التحول، مثل الاقتراح الخاص بإنشاء خدمة جامعية وطنية موحدة لتجميع منح الطلبة وبرامج الرعاية الاجتماعية تحت إشراف مركزي صارم[70].

إن هذه التعديلات الجوهرية استهدفت في المقام الأول تعزيز الكفاءة الإدارية وتقليص حدة المعارضة الطلابية من خلال خلق نظام جامعي أكثر انضباطا وتوجيهاً مركزيا من القمة.

Corresponding author:

أما فيما يتعلق بتخصيص الموارد والسياسات المالية، فقد تأثرت هذه الجوانب بشدة بالضغوط الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد وتوجيهات صندوق النقد الدولي الصارمة. على الرغم أن الأرقام الدقيقة لميزانية التعليم خلال المدة بين 1984 -1986 بقيت غير متوفرة بالتفصيل المطلوب، إلا أن تصريحات مزالي كشفت بوضوح عن توتر حاد بين ضرورة الحفاظ على استثمار الحكومة في التعليم من جهة، وحتمية موازنة الإنفاق العام مع قيود السياق الاقتصادي المتدهور من جهة أخرى، وسعت الإصلاحات المالية إلى ترشيد النفقات وتحسين آليات توزيع الموارد المحدودة لضمان استدامة الخدمات التعليمية، غير أن عملية التنفيذ الفعلي لهذه الإصلاحات الطموحة واجهت عقبات جمة ومقاومة شديدة من جهات متعددة؛ فغياب الوثائق التشريعية المفصلة والشاملة حول طبيعة هذه الإصلاحات وآليات تطبيقها خلال تلك الحقبة المضطربة استدعى إجراء تحقيقات أرشيفية أعمق وأكثر تفصيلا. فضلا عن ذلك، شكلت المقاومة البيروقراطية العنيدة من داخل أجهزة الدولة نفسها، والشكوك الشعبية الواسعة تجاه نوايا الحكومة الحقيقية، عوائق حقيقية أمام التطبيق الفعال والسلس لهذه الإصلاحات الجذرية التي كان من المفترض أن تحدث نقلة نوعية في النظام التعليمي التونسي[71].

أثارت إصلاحات مزالي، رغم نواياها المعلنة والطموحة، عواقب فورية وطويلة الأمد على النظام الجامعي التونسي وجميع أصحاب المصلحة فيه، بل وعلى المجتمع التونسي بأسره. وكشف الفحص الدقيق والمتأني لهذه التطورات كيف أن السياسات التي صُممت أصلا لتحقيق الاستقرار والإصلاح ساهمت بدلا من ذلك في تأجيج معارضة شرسة من جانب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وزيادة معدلات البطالة بين الخريجين بشكل مقلق، وفي نهاية المطاف إضعاف الموقف السياسي لمحمد مزالي نفسه بصورة لا رجعة فيها، وجسد هذا المشهد المأساوي ما يمكن تسميته بـ "العواقب غير المقصودة في الإصلاحات الاستبدادية"، حيث نتجت السياسات العقلانية ظاهريا نتائج غير عقلانية ومدمرة في سياقات اجتماعية وسياسية متقلبة ومعقدة، وأدى فرض هذه التغييرات الجذرية من الأعلى دون التشاور الكافي أو المناسب مع الأطراف المعنية إلى ردود فعل فورية وعنيفة، تمثلت في موجات متجددة ومتصاعدة من الاحتجاجات الطلابية والمقاومة المنظمة من قبل أعضاء هيئة التدريس؛ فقانون "استقلالية الجامعة"، الذي هدف نظريا إلى تبسيط الإدارة الجامعية وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، أدى بشكل متناقض إلى تقليص الحرية الأكاديمية التقليدية وزيادة التدخل السياسي المباشر في الشؤون الجامعية وقد عّد أعضاء هيئة التدريس المرموقون أن سيطرة الدولة الصارمة على تعيينات رؤساء الجامعات وتخصيص الميزانيات

Corresponding author:

التعليمية كانت بمثابة سلب مباشر وصريح لسلطتهم الأكاديمية التقليدية، مما حول الحلفاء المحتملين والطبيعيين للإصلاح إلى منتقدين مغتربين وساخطين يقفون في وجه المشروع الإصلاحي برمته[72].

قوضت هذه المقاومة الصامتة من قبل النخبة الأكاديمية الإصلاحات من الداخل، حيث همش أولئك الذين كان من المفترض أن يساهموا في تنفيذها، وإن قمع القنوات المشروعة للاحتجاج، كما حدث خلال "أحداث الخبز" في عام 1984، جعل الشكاوى تجد طريقها للتعبير من خلال زيادة الاضطرابات، غذى ذلك فهم الحكومة الخاطئ للمشاعر المجتمعية، مما أدى إلى سلسلة من ردود الفعل المعارضة، ولم تقض "إجراءات إزالة السياسة والتدابير الأمنية"، التي نُفذت استجابة لاضطرابات الطلبة على المعارضة، وحاولت الدولة فرض النظام من خلال تقليص قوة الاتحادات الطلابية القائمة مثل (الاتحاد العام لطلبة تونس) وزيادة الوجود الأمني في الحرم الجامعي، مما أدى إلى قمع النشاط العام المعتدل. وخلق هذا فراغًا تم ملؤه من قبل جماعات سرية ذات توجهات أيديولوجية، مثل الجماعات الإسلامية واليسارية. وتحول النقاش المفتوح إلى تنظيمات سرية، واسهم استخدام الدولة للقوة من تفاقم الأزمة، وفي تصعيدها بشكل غير مقصود وقوض الشرعية، وزاد من تطرف المعارضة [73].

أسهم التأثير التراكمي لهذه الإخفاقات السياسية في تسريع فقدان شرعية حكومة مزالي، حيث زادت كل عاقبة غير مقصودة من تفاقم الأخرى، مما رسم صورة لحكومة غير مستجيبة وعاجزة. وأدى نفور أعضاء هيئة التدريس، وتطرف الطلبة، وفشل حل أزمة البطالة معا في تدمير مصداقية مزالي، وأدى هذا التآكل في الشرعية السياسية إلى جعل مزالي ضعيفًا، مما وفر الذرائع لمنافسيه في صراع الخلافة، وجعل عزله من قبل بورقيبة المريض أمرا ممكنا سياسيا، أسهم عجز مزالي عن تهدئة الاستياء بشكل فعال، إلى جانب تدهور صحة بورقيبة وتصاعد صراع الخلافة، في الإطاحة به في تموز 1986. وتركت الإصلاحات إرثا معقدا على السياسة التعليمية اللاحقة وعلاقات الدولة بالمجتمع، مما يبرز مخاطر الإصلاحات من الأعلى التي تجاهلت التظلمات المجتمعية[74].

تبنت حكومة مزالي نهجا شعبويا يقوم على الأصالة والهوية الوطنية والتقليدية الدينية، وكانت تميل إلى التوافق عند الحاجة مع المد الإسلامي المتزايد، وبحرصها على مراعاة القوى الوطنية التقليدية والعالم العربي، وسارت حكومته نحو توجه سياسي ساعد على تعزيز التيار المحافظ وإضعاف الإصلاحات التحديثية السابقة [75].

Corresponding author:

عزيت إقالة مزالي إلى سياسته المنفتحة والداعمة للتحديث والديمقراطية، والتي وصفها خصومه بأنها "متساهلة"، وعلى إثرها تعرض للعزل والإبعاد خلال مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري في حزيران 1986، بعد أن شهدت مدة حكمه فشل أول محاولة إصلاح للنظام السياسي، مما أدى إلى العودة السريعة للممارسات الاستبدادية، وتعززت حالة عدم اليقين والقلق إزاء المستقبل في ظل الأجواء المحيطة بنهاية عهد الرئيس بورقيبة ومرضه الشديد والمناورات المرتبطة بخلافته[76].

خاتمـــــــــــــــــة

تُظهر أزمة الجامعات التونسية بين عامي 1984 -1986 هشاشة عملية الإصلاح في ظل نظام استبدادي، فقد أدت سياسات الوزير الأول محمد مزالي، رغم أهدافها المعلنة المتمثلة في تحسين جودة التعليم العالي ومواءمته مع متطلبات الدولة، إلى إشعال اضطرابات واسعة النطاق، ولم يحقق قانون "استقلالية الجامعة" الاستقلال الفعلي، بل فُسر على أنه محاولة لتركيز السلطة، مما قوض ثقة النخبة الأكاديمية وأدى إلى مقاومة صامتة من داخل المؤسسة، أما "إجراءات نزع الطابع السياسي والتدابير الأمنية"، فلم تسهم في قمع المعارضة، بل غيرت من شكلها، حيث دفعت النشاط الطلابي إلى العمل السري وأسهمت في تطرف الحركات المعارضة.

زاد القمع الذي مارسته الدولة من تفاقم الأزمة، وأثبت عدم جدواه، وفشلت "إصلاحات المناهج والباكالوريا" في معالجة أزمة البطالة المزمنة في صفوف الخريجين. فهذه الإصلاحات، التي اتسمت بنهجها التقني السطحي، اكتفت بإعادة ترتيب الهياكل دون معالجة السبب الجذري المتمثل في عجز الاقتصاد الراكد عن استيعاب الكفاءات الشابة، وقد فاقم ذلك الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما عمق إحباط الطلاب وخيبة أملهم.

تحوّلت سياسات مزالي، التي كان من المفترض أن تُسهم في استقرار البلاد، إلى عامل محفز لسخط أوسع، وهي المفارقة التي تُظهر كيف يمكن للإصلاحات العقلانية أن تشعل شرارة الاضطرابات في دول هشة عندما تُطبق في بيئة متخمة بالمظالم، وقد شكل النظام الجامعي، بوصفه "ساحة معركة أكاديمية" تعكس التوترات الأوسع بين الدولة والمجتمع، بؤرة لتضخيم آثار هذه الإخفاقات. أسهمت العواقب غير المقصودة لهذه السياسات في تسريع فقدان الشرعية السياسية لحكومة مزالي، مما أدى في نهاية المطاف إلى إقالته في تموز1986.

قدمت التجربة التونسية دروسا قيمة في صياغة السياسات التعليمية. فالإصلاحات الأحادية والتقنية، مهما كانت نواياها حسنة، معرضة للفشل وإثارة الاضطرابات إذا تجاهلت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية؛ فالإجراءات الفعالة تتطلب فهما دقيقا لمطالب المجتمع، وتشجيع الحوار الشامل،

Corresponding author:

وتقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأوسع قبل تنفيذ أي إصلاحات. وأظهرت سياسات مزالي مدى الترابط العميق بين الضغوط الاقتصادية والمناورات السياسية والسياسات التعليمية، حيث يمكن لأي خطأ في أحد هذه المجالات أن يفجر أزمة عامة، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى حنكة سياسية دقيقة في تخطيط السياسات العامة.

الهوامش

([1])- نشأت الحركة الإسلامية في تونس في سبعينيات القرن العشرين وكانت رد فعل على توجه الدولة العلماني الذي رعاه أول رئيس للبلاد الحبيب بورقيبة ، في البداية كانت على شكل حلقات عقدت في جامع الزيتون وتركزت على التوعية العقائدية، وتلخصت في توضيح مفاهيم إسلامية، تفوقت على الكثير من الأفكار العلمانية المسيطرة على الشباب، ثم أنشأت حلقات بدأت تستقطب فئات الشباب من المجتمع، ثم بدأت تتأسس في تونس النواة الأولى للحركة الإسلامية وكانت ابتداء على شكل جمعية إسلامية، اقرب الى خلية منظمة بدأت لقاءاتها التنظيمية بصفة سرية في نيسان ١٩٧٢، وكان راشد الغنوشي من أبرز مؤسسيها مع عبد الفتاح مورو وآخرين. وفي سنة 1978 أسّس الطلبة الإسلاميون تنظيم "الاتجاه الإسلامي الحركة الطلابية" ، وأصبح هؤلاء يطالبون بالنشاط داخل الهياكل النقابية المؤقتة إلا أن طلبة اليسار الراديكالي لم يكونوا ليقبلوا بتواجد طلبة إسلاميين يتهمونهم بالرجعية وموالاة الإمبريالية. للمزيد ينظر: هيفاء احمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٨،2013، ص١٩.

([2])- برزت الحركة اليسارية بقوة في الجامعات التونسية بعد انشقاق النظام الحاكم في تونس مطلع سبعينيات القرن الماضي، وانشقاق بعض أعضائها عن الزعيم الحبيب بورقيبة. وترسخت الأفكار اليسارية مع سيطرة تيارين ماركسيين راديكاليين على الحركة الطلابية: تيار "العامل التونسي" الذي تبنى الأطروحات الماركسية اللينينية، وتيار "الشعلة" الذي تبنى الأطروحات الماركسية اللينينية الماوية. وظهر تياره الطلابي، "القوميون الديمقراطيون"، في كلية الحقوق بالعاصمة تونس عام ١٩٧٥. ونشطت هذه التيارات الماركسية داخل الهياكل النقابية للاتحاد العام لطلبة تونس، الذي تأسس في الجامعة عام ١٩٧٢. ينظر:عادل الثابتي، الإسلاميون واليساريون بتونس.. صراع احتدم بعد الثورة/https://www.aa.com.tr/ar/archive

([3])- نور الدين بن القاسم - أزمة الشباب (أسبابها وحلولها) ، مجلة الفكر ، العدد ١٠ تموز ١٩٨١، تونس، ص ٣٨.

([4])- تعرضت مدينة قفصة في الليلة الفاصلة 26/ 27 كانون الثاني 1980 لهجوم مسلح تولت القيام به مجموعة من الأشخاص، قدر عددهم بحوالي 60 مسلح، مقسمة الى خمس مجاميع كل واحدة لها واجب محدد، هاجموا مراكز الشرطة والحرس وثكنتين بالمدينة قبل أن يوجهوا دعواتهم إلى الأهالي، للانضمام إلى الثورة المسلحة "والإطاحة "بالنظام البورقيبي، ونجحت في الاستيلاء على بعض المراكز الأمنية ،وفي صبيحة يوم 27 كانون الثاني تمكن المهاجمون من السيطرة على المدينة ،بعد أن سقطت المراكز الأمنية وثكنة الجيش الخارجية في أيديهم ، غير ان ذلك لم يستمر طويلا بسبب عدم استجابة سكان مدينة قفصة للنداءات المتكررة لحمل السلاح والالتحاق بـ"الثورة "، وبسبب غياب التنسيق بين مختلف المجموعات ،ما أدى إلى فشل قياداتها في تشكيل "حكومة مدنية"، وتدعم هذا الفشل بدخول قوات الجيش المدينة وإعلان السيطرة عليها، والقي القبض على هذه الجماعة المسلحة بعد معارك

Corresponding author:

ومطاردات. للمزيد. ينظر الى : رغداء عبد الامام فايز يوسف، محمد مزالي ودوره السياسي والثقافي في تونس ١٩٢٥ -1986، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، ٢٠١٥، ص112.

([5])- حسن زعير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي(1933- 1987) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد الى كلية الاداب،2003،ص80.

([6])- صحيفة النهار ، العدد 14227، 19بيروت، نيسان 1980.

([7])- لقاء مع الهادي البكوش على قناة الجزيرة الفضائية ، 8 أذار 2014 .

([8])- محمد مزالي : ولد السياسي محمد بن شعبان بن محمود مزالي في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٥ بمدينة المنستير بحي القراعية ، اكمل دراسته الابتدائية بالمدرسة القرآنية ، حصل على شهادة البكالوريوس من كلية الآداب جامعة السربون بباريس ، وحصل على اجازة الفلسفة ، باشر تدريس اللغة والآداب العربية بالمدرسة الصادقية في تشرين الأول ١٩٥٠ ، اسس مجلة الفكر التي استمر صدورها إحدى وثلاثين عام ، وبعد تدرجه في المناصب الوزارية عينه الحبيب بورقيبة في٢٣ نيسان ١٩٨٠ وزيراً أول جامعاً بين هذه الوظيفة ووزارة الداخلية من 7 كانون الثاني ١٩٨٤ إلى ٢٨ نيسان 1986 ، صدرت له عدة مؤلفات باللغة العربية أهمها كاتب الديمقراطية ، وكتاب وجهات نظر ، وكتاب في دروب الفكر ، وكتاب رسالة مفتوحة إلى بورقيبة. توفي مزالي في احدى مستشفيات باريس يوم ٢٣ حزيران ٢٠١٠ في عمر ناهز ٨٤ عام، ودفن يوم ٢٥ من الشهر نفسه في المنستير. للمزيد ينظر: رغداء عبد الامام فايز يوسف، المصدر السابق.

([9])- حسن زغير حزيم ، المصدر السابق، ص80.

([10])- صحيفة النهار ، العدد 14227، 19بيروت، نيسان 1980.

([11])- صحيفة السفير بيروت ، العدد 2163، 29 نيسان 1980

([12])- محمد الرحموني ،العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٣، ص149.

([13])- عادل الثابتي، الاتحاد العام التونسي للطلبة خلفيات التاسيس وحالات المسار، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، تونس ،2008. ص72.

([14])- الحبيب بورقيبة(1903-2000)، ولد في تونس في مدينة المنستير في منطقة الساحل في الثالث من آب 1903، ينحدر من اسرة كانت في منزلة وسطى بين البرجوازية والطبقة الكادحة، على الرغم من اعتلال صحته استطاع اكمال دراسته، اكمل الثانوية في مدرسة الصادقية في تونس، انخرط في الحزب الحر الدستوري سنة 1920. بعد إكمال دراسته الثانوية سافر إلى باريس سنة 1924. ودرس في كلية القانون وكذلك في المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس وبعدما حصل على الاجازة في الحقوق و شهادة مدرسة العلوم السياسية انخرط في سلك المحامين في تونس العاصمة سنة 1927. وكان بورقيبة ميالاً للاهتمام بالشؤون السياسية العامة، ومنذ سنة 1928 اخذ يكتب في الصحيفتين التونسيتين اللواء التونسي والصوت التونسي، وفي سنة 1932 اصدر جريدة العمل التونسي، التي بسط فيها المبادئ التي كان مؤمناً بها، برز خلال احداث 8اب 1933، ومن ذلك الوقت مسك بورقيبة زمام المقاومة التونسية ضد السيطرة الفرنسية، الى ان استطاع الحصول على استقلال تونس سنة 1956 على وفق سياسته المعروفة ب(سياسة المراحل)، تولى الحكم في تونس سنة 1957 بعد اعلانه الحكم الجمهوري والغاء

Corresponding author:

الملكية، بقي في الحكم الى سنة 1987، بعد ان عزله زين العابدين بن علي، توفي في مسقط راسه في المنستير سنة2000 . ينظر: حسن زعير حزيم، المصدر السابق.

([15]) - Defense Intelligence Agency, « Defense Estimative Brief : Tunisia (U) », November 12, 1981, in ***Foreign Relations of the United States***, 1981–1988, Volume XXIV, North Africa, Document 291, pp. 603–607,

([16])- Sophie Chautard , **Les dictateurs du XXe siècle**, éd. Studyrama, Levallois-Perret, 2006, p. 169؛ David Seddon, **« Riot and Rebellion…** , Op.cit,, pp. 1-14

([17]) - David Seddon , « Riot and Rebellion : , Op.cit, p. 14.

([18])- Sophie Chautard , **Les dictateurs du XXe siècle**, éd. Studyrama, Levallois-Perret, David Seddon, **« Riot and Rebellion… »**, Op.cit, p. 14.؛2006, p. 169

([19]) - David Seddon, « Riot and Rebellion Op.cit, pp. 1-14.

([20]) - Ibid, pp. 1-14.

([21])- Tahar Belkhodja , **Les trois décennies Bourguiba. Témoignage**, éd. Publisud, Paris, 1998, p. 187.

([22])- تأسست الحركة النقابية التونسية على يد محمد علي الحامي ، بعد عودته من برلين في 1924، كان وصوله بمثابة البداية الحقيقية لمرحلة جديدة في تاريخ الحركة العمالية والحركة النقابية. انطلقت الدعوة لتأسيس جمعية التعاون الاقتصادي التونسية. في حزيران 1925، وتشكلت لجنة لجمع التبرعات ولجنة أخرى للإشراف، برئاسة محمد علي. ثم انطلق أعضاء الجمعية للدعاية لها وشرح أهدافها ومبادئها، وعقدت اجتماعات ومهرجانات خطابية في جميع أنحاء تونس، وألقى محمد علي الحامي (رفاقه خطابات. لاقت هذه الخطابات استحسانًا من الشعب والعمال، وأدت إلى تحولات كبيرة في جهوده لتأسيس الحركة النقابية. و في الخامس من شباط 1925، ألقي القبض على محمد علي بتهمة التآمر على أمن الدولة، وظلت الحركة النقابية معلقة من عام 1925 إلى عام 1932. وفي 18 تشرين الثاني 1932، وافقت السلطات الفرنسية على ترخيص العمل النقابي في تونس. ومع وصول حكومة الجبهة الشعبية في 1936-1937، أطلقوا سراح السجناء السياسيين ومحمد علي، وعادوا من منفاهم لتأسيس منظمة. وفي عام 1937، أسس بلقاسم القناوي بدوره منظمة نقابية تسمى جامعة عموم العمال التونسيين. ولم تدم هذه التجربة بدورها طويلاً، حيث انقرضت بعد عامين فقط من تأسيسها. وفي أوائل عام 1944، قررت مجموعة كبيرة من العمال التونسيين بقيادة فرحات حشاد الانفصال عن النقابة الفرنسية وإطلاق حركة نقابية تونسية. وفي 19 تشرين الثاني 1944، تم تأسيس اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب، وكان فرحات حشاد أمينًا عامًا له. شكلت هذه النقابات النواة الأولى لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل. وبدأ مسار استقلال الحركة النقابية العمالية التونسية عندما أسس حشاد الاتحاد العام التونسي للشغل عام ١٩٤٦. انظر: سعد توفيق عزيز عبد الله، الحركة العمالية في تونس (١٩٤٦-١٩٥٦): أصولها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥؛ رغداء عبد الامام فايز ، المصدر السابق ، ص11.

([23]) - Serge Adda , « 15- Enjeux : le possible et le probable... », in ***Tunisie au présent Une modernité au-dessus de tout soupçon*** **?**, Sous la direction de Michel Camau,

Corresponding author:

Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, CNRS Éditions, Aix-en-Provence, 1987, p. 403.

([24]) - Sidney Tarrow , **Power in Movement Social Movements and Contentious Politics**, Cambridge University Press, 2011, pp. 225-231.

([25]) - Bénédicte Gastineau et Frédéric Sandron , **La politique de planification familiale en Tunisie (1964-2000)**, Centre Français sur la population et le Développement, Paris, 2000, p. 8.

([26]) - Javier Gorostiaga, , « Un projet universitaire », ***La Revue Nouvelle***, tome CI, N. 4, 1995, p. 97.

([27])- David Seddon, **« Riot and Rebellion… »**, Op.cit, pp. 11-12.

([28])- Tahar Belkhodja Op.cit, p. 187.

([29]) - David Seddon, Winter of Discontent, Economic Crisis in Tunisia and Morocco, 127 (September/October 1984), p. 10.
([30]) - David Seddon, Op.cit,p 10.

([31])- محمد الرحموني ، المصدر السابق، ص149.

([32])- المصدر نفسه.

([33])- يمثل هذا الحزب امتدادا للحزب الحر الدستوري الجديد الذي تأسس عام 1934 ، وتم تغيير اسمه في المؤتمر السابع للحزب الحر الدستوري والمسمى مؤتمر المصير عقد في مدينة بنزرت في 19تشرين الاول 1964، اذ القى بورقيبة كلمة الافتتاح دعا فيه الى تغيير اسم الحزب وجعله الحزب الاشتراكي الدستوري ، ومحللا المنهاج الاقتصادي ولتأكيد المنهج الاشتراكي، ومعلناً تعايش القطاعات الثلاثة الحكومي والتعاوني والخاص، وقد وافق المؤتمر على اقتراحات بورقيبة ، كما جدد انتخابه لرئاسة الحزب. للمزيد ينظر :

Harold D. Nelson, Tunisia: a country study, Library of Congress Cataloging in Publication Data, Research completed January 1986 ,p54. .

([34])- عمر الشاذلي، بورقيبة كما عرفته، تعريب علي حمرون واخرون، ط1، دار سمباكت(simpact) للطباعة ، تونس، 2013، ص308.

([35])- مجلة الدستور ، العدد 362 ، 8شباط 1985، لندن.

([36])- عمر الشاذلي ، المصدر السابق، ص309.

([37])- مجلة الدستور ، العدد 362 ، 8شباط 1985، لندن.

([38])- عمر الشاذلي ،المصدر السابق، ص310.

Corresponding author:

([39])- مجلة الدستور ، العدد 362 ، 8شباط 1985، لندن.

([40])- المصدر نفسه.

([41])- عمر الشاذلي ،المصدر السابق، ص310.

([42])- مجلة الصياد، العدد 2116، 22ايار 1985، بيروت.

([43])- المصدر نفسه.

([44])- الحبيب عاشور: من مؤسسي الاتحاد العام للشغل ،ولد الحبيب عاشور بالعباسية سنة 1913، زاول تعليمه الابتدائي بمدرسة الكلابين وتعليمه الثانوي بمعهد اميل لوبي بالعاصمة، دخل العمل سنة 1934 كعامل في بلدية صفاقس، انخرط سنة 1935في الحزب الدستوري الجديد ، وفي نفس المدة دخل العمل النقابي ، شارك مع فرحات حشاد في بعث النقابات المستقلة بالجنوب وفي تأسيس الاتحاد للشغل 1946،اذ انتخب منذ المؤتمر التأسيسي عضو مكتبه التنفيذي ، وبقي حتى 1985احد عناصره القيادية الرئيسية بأستثناء مدة وجوده في السجن، في سنة 1955 انتخب عضوا في مكتب فدرالية الحزب الدستوري في صفاقس ،وفي 1957انفصل عن الاتحاد العام التونسي للشغل لاختلافه مع الامين العام للاتحاد احمد بن صالح ولمعارضته للتوجه الاشتراكي ،وبعد ازاحة احمد بن صالح عاد الى الاتحاد ، وفي سنة1970 اصبح كاتب عام لاتحاد العام التونسي للشغل ، وبعد احداث كانون الثاني 1978 التي ادت الى تدهور العلاقات ما بين الحكومة واتحاد الشغل ، اعتقل وحكم عليه بعشر سنوات اشغال شاقة ، وبقي في السجن الى سنة 1981 بعد ان عفى عنه الرئيس التونسي بورقيبة، وفي سنة 1985 دخل السجن من جديد لمعارضته السياسة الاجتماعية للحكومة ولم يطلق سراحه الا بعد تحول 7تشرين الثاني 1987.ينظر الى عميرة علية الصغير، المصدر السابق،ص130.

([45])- الاتحاد العام لطلبة تونس:تأسس في شباط 1952 في تونس، عقد مؤتمره الاول الذي سمي "المؤتمر التأسيسي في باريس 10-13تموز1953، كان اغلب نوابه من الطلبة التونسيين الذين كانوا منتمين في جمعية طلبة شمال افريقيا، فضلا عن طلبة المدرس والمعاهد، و في تموز 1955 عقد اول مؤتمر علني بالحي الزيتوني بالعاصمة التونسية ، وأول من ترأس الاتحاد العام لطلبة تونس طالبا مستقلا هو محمد أمين بوسعيدي، ومن أهم من تولى أمانته العامة الطاهر بلخوجة سنتي 1957 و1958 والمنجي الكعلي سنة 1959 ومحمد الصياح سنتي 1960 و1962. وجميعهم تولوا الوزارة في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة بما يؤشر على العلاقة المتينة التي ربطت الاتحاد مع الحزب الحر الدستوري الجديد الحاكم في تونس. للمزيد ينظر حامد الزغل، جيل الثورة، دار سراس للنشر، تونس ، 1999،ص532.

([46])- سالم الحداد ، الحركة النقابية في تونس بين الاستقلالية والتبعية (الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام والصدام ، ج2، جريدة الشعب، تونس،2011، ص300.

([47])- المصدر نفسه

([48])-صحيفة الانباء ، العدد 3758، 9 حزيران 1986، الكويت، ص21.

([49])- سالم الحداد ، المصدر السابق، ص 300.

([50])- عادل الثابتي، المصدر السابق ، ص 94.

([51])- مجلة الحوادث ، العدد 1524، 17 كانون الثاني ، 1986، لندن، ص32.

Corresponding author:

([52])- عمر الشاذلي ، المصدر السابق، ص310.

([53])- شروق عبد السادة، عبدالواحد المكني، أحداث تونس الداخلية عام ١٩٨٠ عن طريق المصادر العراقية ، مجلة المستنصرية للعلوم الانسانية ، العدد ٤، المجلد ٢ ،٢٠٠٤، ص307.

([54])- عمر الشاذلي، المصدر السابق ، ص310.

([55])- عادل الثابتي ، المصدر السابق، ص97.

([56])- زين العابدين بن علي: ثاني رئيس لتونس بعد الاستقلال ولد سنة 1936م في حمام سوسة على الساحل التونسي، بعد ان انهى دراسته الثانوية، تابع دروسه في الالكترونيات وحصل على شهادة دبلوم المدرسة المختصة بالهندسة الالكترونية ، وحصل على شهادة تخصص في مختلف الاسلحة من كلية سان سير في فرنسا، ثم دخل السلك العسكري وأصبح مديراً للمخابرات العسكرية منذ سنة 1958م ، عمل ملحقاً عسكرياً سنة1974م في الرباط، وعمل مديراً للأمن الوطني للسنوات 1977-1980، بعدها عين سفيراً للبلاد في وارشو 1980 ،ثم عين سنة 1984م مديراً عام للأمن الوطني ،بعد ذلك رقي الى منصب كاتب دولة للأمن الوطني ثم وزيراً للأمن الوطني سنة 1985 الى ان عين وزيراً للداخلية في سنة 1986م حتى اختاره الرئيس بورقيبة ليشغل منصب وزير أول (رئيس وزراء) في تشرين الاول سنة 1987م الى أن أصبح رئيساً للجمهورية بعد إطاحته بالحبيب بورقيبة في السنة نفسها. سعد توفيق البزاز ، تونس والجزائر دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار نون للطباعة والنشر ، الموصل، 2019، ص 61؛ صحيفة القبس، العدد 5563، 8كانون الاول 1987، الكويت.

([57])- مجلة الوطن العربي ، العدد 484، 23ايار ، 1986، باريس ، ص24.

([58])- عمر الشاذلي، المصدر السابق ، ص343.

([59])- عادل الثابتي، المصدر السابق ، ص 97.

([60])- مجلة الرأي ، العدد 377، 13حزيران 1986، تونس.

([61])- عمر الشاذلي ، المصدر السابق، ص347.

([62])- David Seddon, **« Winter of Discontent… »**, Op.cit, p. 8.

([63]) - Elizabeth R.Nugent , « The Psychology of Repression and Polarization in Authoritarian Regimes », ***Middle East Initiative Working Paper***, Harvard Kennedy School, June 2018, p. 24.

([64])- Tahar Belkhodja, **Les trois décennies Bourguiba…**, Op.cit, pp. 186-187.

([65]) - Habib Boularès, **Histoire de la Tunisie : Les grandes dates de la préhistoire à la révolution**, Cérès éditions, Tunis, 2012, p. 691.

([66]) - « Selected Bibliography of Educational Materials : Algeria, Libya, Morocco, Tunisia », Volume 4, No. 3, 1970, compiled for the Office of Education, U.S. Department of Health, Education and Welfare and The National Science Foundation,

Corresponding author:

Washington D.C. by Agence Tunisienne de Public Relations, Tunis, Tunisia, pp. 1, 2, 7, 10, 11.

([67]) - **« Selected Bibliography of Educational Materials… »**, Op.cit, p. 1.

([68]) - Ibid, p. 11-23.

([69]) - Ibid, p. 11-23.

([70]) - Ibid, p. 8.

([71]) - **« Selected Bibliography of Educational Materials… »**, Op.cit, p. 23.

([72]) - Pierre Vermeren , « La mutation des systèmes d'enseignement », ***La formation des élites marocaines et tunisiennes : Des nationalistes aux islamistes 1920-2000***, Institut de recherche sur le Maghreb contemporain (IRMC), Paris, 2022, pp. 370-400.

([73]) - GUITER LAURENT, « L'université tunisienne : histoire d'une normalisation », **Les cahiers de l'orient**, N°. 46, 2e trim. 1997, pp. 93-101 .Tavis D. Jules, « La Mission Civilisatrice, Le Bourguibism, and La Sécuritocratie: Deciphering Transitological Educational Codings in Post-spaces – the Case of Tunisia », ***Current Issues in Comparative Education (CICE)***, Volume 22, Issue 1, Special Issue 2020, p. 14.

([74]) - Souad Chater , « Les mutations de la condition de la femme tunisienne (1956-1994) », ***Cahiers de la Méditerranée***, N°.49, 1, 1994, pp. 45-46.

([75]) - Ibid

([76]) - Hakim Ben Hammouda , « Les années contestation », in ***Tunisie : Économie politique d'une révolution***, De Boeck Supérieur, Louvain-la-Neuve, Belgique, 2012, p. 63.

Bibliography

1. Adel Al-Thabti, The Tunisian General Union of Students: Background and Case Studies, unpublished master's thesis, College of Humanities and Social Sciences, Tunis, 2008.
2. Adel Thabti, Islamists and Leftists in Tunisia: A Conflict that Intensified after the Revolution. https://www.aa.com.tr/ar/archive/
3. Ahmed Mohammed, Islamists in Tunisia between Opposition and Government, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue 58, 2013.
4. Al-Anbaa Newspaper, Issue 3758, June 9, 1986, Kuwait

Corresponding author:

5. Al-Dustour Magazine, Issue 362, February 8, 1985, London.
6. Al-Nahar Newspaper, Issue 14227, Beirut, April 19, 1980.
7. Al-Safir Newspaper, Beirut, Issue 2163, April 29, 1980.
8. Al-Watan Al-Arabi Magazine, Issue 484, May 23, Paris, 1986.

9. Bénédicte Gastineau et Frédéric Sandron , La politique de planification familiale en Tunisie (1964-2000), Centre Français sur la population et le Développement, Paris, 2000.
10. David Seddon, « Riot and Rebellion… »,: Political Responses to Economic Crisis in North Africa , Tunisia , Morocco and Sudan », Discussion Paper N. 196, School of Development Studies, University of East Anglia, October 1986, 2007.
11. David Seddon, Winter of Discontent, Economic Crisis in Tunisia and Morocco, : 127 (September/October 1984).
12. Defense Intelligence Agency, « Defense Estimative Brief : Tunisia (U) », November 12, 1981, in Foreign Relations of the United States, 1981–1988, Volume XXIV, North Africa, Document 291, pp. 603–607,
13. Defense Intelligence Agency, « Defense Estimative Brief : Tunisia (U) », November 12, 1981, in Foreign Relations of the United States, 1981–1988, Volume XXIV, North Africa, Document 291.
14. Elizabeth R.Nugent , « The Psychology of Repression and Polarization in Authoritarian Regimes », Middle East Initiative Working Paper, Harvard Kennedy School, June 2018.
15. GUITER LAURENT, « L'université tunisienne : histoire d'une normalisation », Les cahiers de l'orient, N°. 46, 2e trim. 1997.
16. Habib Boularès, Histoire de la Tunisie : Les grandes dates de la préhistoire à la révolution, Cérès éditions, Tunis, 2012.
17. Hakim Ben Hammouda , « Les années contestation », in Tunisie : Économie politique d'une révolution, De Boeck Supérieur, Louvain-la-Neuve, Belgique, 2012.
18. Hamed Al-Zaghal, Generation of the Revolution, Dar Saras Publishing, Tunis, 1999.
19. Hassan Zaer Hazim, Habib Bourguiba and His Political Role (1933-1987): A Historical Study, unpublished master's thesis, University of Baghdad to the College of Literature, 2003.
20. Interview with Al-Hadi Al-Bakoush on Al-Jazeera Satellite Channel, March 8, 2014.

21. Javier Gorostiaga, , « Un projet universitaire », La Revue Nouvelle, tome CI, N. 4, 1995.
22. Mohamed Al-Rahmouni, Secularists in Tunisia: The Conflict of Thought and Politics, Namaa Center for Research and Studies, Beirut, 2013.
23. Nour Al-Din Bin Al-Qasim - The Youth Crisis (Its Causes and Solutions), Al-Fikr Magazine, Issue 10, Tunis, Dates 1981.
24. Omar Al-Shazly, Bourguiba as I Knew Him, translated by Ali Hamroun and others, 1st ed., Simact Printing House, Tunis, 2013.

25. Pierre Vermeren , « La mutation des systèmes d'enseignement », La formation des élites marocaines et tunisiennes : Des nationalistes aux islamistes 1920-2000, Institut de recherche sur le Maghreb contemporain (IRMC), Paris, 2022.

Corresponding author:

26. Raghdaa Abdul Imam Fayez Youssef, Muhammad Mzali and His Political and Cultural Role in Tunisia 1925-1986, unpublished master's thesis, University of Basra, College of Education, 2015.
27. Saad Tawfiq Al-Bazzaz, Tunisia and Algeria: A Study in Modern and Contemporary History, Dar Noon for Printing and Publishing, Mosul, 2019.
28. Saad Tawfiq Aziz Abdullah, The Labor Movement in Tunisia (1946-1956): Its Origins and Political, Economic, and Social Role, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Mosul, 2005.
29. Salem Al-Haddad, The Trade Union Movement in Tunisia Between Independence and Dependence (The Tunisian General Labor Union and the Bourguiba Regime: Between Harmony and Conflict), Vol. 2, Al-Shaab Newspaper, Tunis, 2011.
30. Selected Bibliography of Educational Materials : Algeria, Libya, Morocco, Tunisia », Volume 4, No. 3, 1970.
31. Serge Adda , « 15- Enjeux : le possible et le probable... », in Tunisie au présent Une modernité au-dessus de tout soupçon ?, Sous la direction de Michel Camau, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, CNRS Éditions, Aix-en-Provence, 1987.
32. Shurooq Abdul Sada, Abdul Wahid Al-Makni, Internal Events in Tunisia in 1980 through Iraqi Sources, Al-Mustansiriya Journal of Humanities, Issue 4, Volume 2, 2004.
33. Sidney Tarrow , Power in Movement Social Movements and Contentious Politics, Cambridge University Press, 2011.
34. Sophie Chautard , Les dictateurs du XXe siècle, éd. Studyrama, Levallois-Perret, 2006, p. 169
35. Sophie Chautard , Les dictateurs du XXe siècle, éd. Studyrama, Levallois-Perret, 2006.
36. Souad Chater , « Les mutations de la condition de la femme tunisienne (1956-1994) », Cahiers de la Méditerranée, N°.49, 1, 1994.
37. Tahar Belkhodja , Les trois décennies Bourguiba. Témoignage, éd. Publisud, Paris, 1998.
38. Tavis D. Jules, « La Mission Civilisatrice, Le Bourguibism, and La Sécuritocratie: Deciphering Transitological Educational Codings in Post-spaces – the Case of Tunisia », Current Issues in Comparative Education (CICE), Volume 22, Issue 1, Special Issue 2020.

Corresponding author: